

أحداث كوسوفا - مقدونيا - صربيا ومشروع "ألبانيا الكبرى": عودة للبلقنة، أم تصحيح خطأ تاريخي؟

عبد الرؤوف سئو
أستاذ في الجامعة اللبنانية

تتناقل وسائل الإعلام منذ حوالى الشهر الأنباء عن تصاعد وتيرة القتال بين مقاتلين من "جيش التحرير الوطني" لألبان مقدونيا والجيش المقدوني في منطقة تيتوفو داخل القسم الغربي الشمالي من مقدونيا المتاخم لكوسوفا، وعن عمليات كومندوس لـ "جيش تحرير كوسوفا" ضد وحدات صربية في جنوب صربيا على حافة المنطقة العازلة التي تفصل كوسوفا عن بقية صربيا. وبموافقة الناتو، تحركت وحدات من الجيش اليوغوسلافي والشرطة الصربية لأول مرة منذ عام 1999 الى المنطقة الفاصلة بين صربيا وكوسوفا لوقف الهجمات التي يشنها المقاتلون الألبان هناك. وجاء في الأنباء، إن ما تسعى إليه الميليشيات الألبانية هو الوصول الى تسوية مع السلطات المقدونية حول الحقوق السياسية والثقافية لألبان مقدونيا بإلغاء المركزية السياسية والتحول الى الفيدرالية. ويتحدث البعض عن مشروع "كوسوفا الكبرى"، أي توحيد كوسوفا مع الأجزاء الشمالية الغربية من مقدونيا ذات الغالبية الألبانية. مع ذلك، يبقى مشروع إنشاء "ألبانيا الكبرى" التي تضم ألبانيا الحالية ومعها كوسوفا والأجزاء الغربية من مقدونيا، أكثر المشاريع التي تنذر، في حال تحققت، بتحويلات جذرية في خارطة البلقان.

التساؤلات التي أود أن أطرحها هنا، هي: لماذا هناك مسألة ألبانية تنصدر الأحداث الدولية بين فينة وأخرى ولم تعرف حلاً لها، لا في نظام العلاقات الدولية للقرن التاسع عشر والقرن العشرين، أي خلال فترة الحكم العثماني للبلقان، ولا في ظل يوغوسلافيا الملكية أو الشيوعية، ولا يوغوسلافيا ومقدونيا ما بعد الشيوعية؟ ولماذا يمكن الحديث عن مسألة ألبانية في كوسوفا، في حين أن ما يحصل الآن في مقدونيا هو في حد كبير مسألة مقدونية؟ وهل ما يحدث الآن في مقدونيا هو للوصول الى كوسوفا "مقدونية" تحت الحماية الدولية، أم من أجل تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية ضمن مقدونيا والتخلص من مواطنة الدرجة الثانية؟

هذه التساؤلات تتضمن في ذاتها العديد من القضايا التي تجعل منها محددات لعلاقات ألبانيا القرن التاسع عشر الألبيرية - الإسلامية الوحيدة في محيطها السلافي - المسيحي، وأوضاع الألبان في صربيا ومقدونيا منذ خضوعهم لـ "الحكم الأجنبي" في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بالنسبة لألبان مقدونيا، وعشية الحرب العالمية الأولى فيما يتعلق بألبان كوسوفا. من هذه القضايا:

- 1- التوازنات الجيوبوليتيكية: موقع ألبانيا الاستراتيجي على ساحل الإديرياتيكي، وموقع مقدونيا وأهميتها التجارية في وسط الكيانات السياسية المسيحية - السلافية؛
- 2- نمو الشخصية القومية والحق التاريخي في أراضي "الأخر"؛

- 3- إمكانات ومعوقات دمج الأقلية في مجتمعها أو انخراطها في النظام السياسي للدولة الخاضعة لها أو الاستفادة من توزيع الثروات؛
- 4- "صراع الحضارات"، بكل ما يحمله هذه الصراع من محاولة تدمير "الأقوى" لـ "الأضعف" وإلغاء شخصيته القومية والدينية والثقافية وسلب حقوقه السياسية ودمجه قسراً دون حقوق، ورد هذا "الأضعف" على اضطهاد "الأقوى" وجعل ما يعاني منه قضية دولية والدعوة الى الكيانية والتمجيد العرقي والعنف من جهة أخرى.

بناءً على ما تقدم، تهدف هذه الدراسة إلى تبين الخلفيات التاريخية لما سمي في القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى "المسألة الألبانية" (تقطيع أوصال ألبانيا)، ثم تلمس الحاضر عبر تتبع مسار هذه المسألة بإفرازاتها (الأقلية الألبانية خارج ألبانيا) وتداعياتها على الجغرافيا - السياسية في البلقان والعلاقات الدولية فيما عرف بمسألة ألبان كوسوفا وألبان مقدونيا حتى اندلاع الأزمة الأخيرة في محور كوسوفا - مقدونيا وكوسوفا صربيا.

- مسرح الصراع واللاعبون

يوصف القرن التاسع عشر عادة بأنه عصر القوميات. وقد تنطبق هذا المقولة أكثر ما تنطبق على البلقان العثماني. منذ مطلع ذلك القرن وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ظل البلقان مسرحاً لكل تناقضات "المسألة الشرقية" (= انهيار الدولة العثمانية وتدخل الدول الأوروبية الكبرى في هذه المسألة). وقد لا تكون هناك منطقة في العالم امتزجت فيها العوامل الدينية والإثنية والجيو - سياسية ومصالح الدول الخارجية وسياساتها، أكثر من منطقة البلقان بشعوبها الساعية بشوفينية ودموية وشرافة الى تحقيق مشاريعها القومية. على هذه البقعة من الأرض، سادت فسيفاء دينية: أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت ومسلمين، واثنية: السلاف واليونانيون والرومان والمقدونيون والألبانيون والهنغار والمجريون والسلوفاك والبوسنيون والسلوفينيون والألبان والأتراك الخ..، ولغوية: الهنغارية والألبانية والصربية - الكرواتية والمقدونية واليونانية والبلغارية والتشيكية والعثمانية. أما الكيانات الإقليمية التي انخرطت في هذا الصراع، فهي: صربيا والجبل الأسود وبلغاريا واليونان ومقدونيا و"ألبانيا". ومن اللاعبين الدوليين الأساسيين الذين تحكّموا بمصير هذا الخليط الإثني - الديني: الدولة العثمانية وروسيا والنمسا/هنغاريا حتى الحرب العالمية الأولى، ثم إيطاليا خلال تلك الحرب وبعدها فيما يتعلق بألبانيا. يُضاف الى تلك الدول، ألمانيا وإيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية، والاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب الباردة، ثم أخيراً الولايات المتحدة الأميركية وشركائها تحت عباءة الأمم المتحدة منذ انهيار الأنظمة الشيوعية في البلقان.

- تقطيع أوصال ألبانيا: القومية والحق التاريخي

نتيجة لنمو الحركة الثقافية الألبانية، برزت في "ألبانيا" منذ منتصف القرن التاسع عشر اتجاهات تدعو الى إبراز الشخصية القومية الألبانية عبر مطالبة الدولة العثمانية الحاكمة بتوحيد الولايات الألبانية الأربع التي سكنها الشعب "الألباني" (سكودرا وكوسوفا وموناستير وجانينا) في ولاية واحدة. وما لبثت هذه الاتجاهات أن تقوت بفعل ثلاثة عوامل:

- 1- نتائج الحرب الروسية - العثمانية عام 1878/1877 وقيام عصبة برزرن في كوسوفا للدفاع عن وحدة التراب الألباني (10 حزيران 1878) في وجه المشروع السلافي - الروسي لإنشاء دولة "بلغاريا الكبرى"؛
- 2- رفض العثمانيين الاعتراف بالقومية الألبانية ومنح الألبانيين الاستقلال الذاتي؛
- 3- التصدي لسياسات الدول الكبرى الداعمة لإعادة تشكيل الكيانات المسيحية - السلافية (صربيا والجبل الأسود) واليونانية (اليونان) على حساب التراب الألباني.

منذ الحرب المذكورة، ظهر بوضوح أن المشروع الألباني للتوحيد القومي لا يتعثر على عتبة الباب العالي ومصالح الجوار المسيحي - السلافي والدول الكبرى (روسيا والنمسا/هنغاريا وبريطانيا فحسب، بل إن "ألبانيا" نفسها أضحت، أرضاً وشعباً، المستهدفة بفعل "البلقنة"، وأشبه بقطعة جبن تقضمها الفئران من كل صوب. هناك ثلاثة عوامل أساسية تتداخل في عملية الاستهداف هذه: كون "ألبانيا" أولاً وأخيراً جيب إسلامي في محيط مسيحي، وأنها ثانياً ألبانية بأصولها العرقية وسط محيط سلافي، وثالثاً، إشرافها الاستراتيجي على البحر الأدرياتيكي بمرافقه المهمة.

يظهر تضافر هذه العوامل مجتمعة في ادعاءات صربيا بحقها التاريخي بـ "ألبانيا". أثناء العصور الوسطى، أدت نزاعات الحدود بين صربيا و"ألبانيا" إلى حصول نزاعات بين الشعبين، وأكثرها حول كوسوفا. اعتبر الصربيون أن كوسوفا أرضهم المقدسة التي تقع فيها أهم أماكن عبادتهم، وزعموا أنهم سكنوها خلال القرن السابع الميلادي. وبين عامي 1331 و1355، كانت "ألبانيا" جزءاً من إمبراطورية صربيا. وفي سهل كوسوفا وقعت هزيمة الصرب على أيدي العثمانيين عام 1389. ولا يزال الصربيون يحتفلون في هذه المناسبة حتى الوقت الحاضر. لقد ساد اعتقاد لدى كل صربي ولا زال أنه بدون كوسوفا لا توجد صربيا. ولا تقتصر ادعاءات صربيا القومية في كوسوفا، بل تمتد، وينافسها في ذلك البلغار، على مقدونيا أيضاً. أما الألبان، فيدعون أنهم ينحدرون من الشعب الألبيري القديم، وأنهم سكنوا المنطقة قبل مجيء الصرب إليها، وأن برزرن هي كرسي أول تنظيم قومي لهم (عصبة برزرن عام 1878). كما يزعمون عن حق بأنهم يشكلون الأغلبية في كوسوفا منذ القرن الثامن عشر.

منذ أن أظهر الألبانيون ميلهم القومية، بدأوا يصطدمون مع جيرانهم، ومع الدولة العثمانية صاحبة السيادة على ولاياتهم الأربع. من هنا، انتقلت مصالح الدولة العثمانية، التي كانت تتمسك بألبانيا لإبقائها عثمانية، مع مصالح مع جيران "ألبانيا" الجشعين (الصرب والجبل الأسود واليونان وبلغاريا) على عدم رؤيتها موحدة، أو مستقلة. وبدورها، رفضت الدول الكبرى (روسيا، النمسا/هنغاريا، بريطانيا وألمانيا)، رؤية "ألبانيا" الإسلامية (70% مسلمون) موحدة، إذ لم يكن في مصلحتها خلق كيان إسلامي جديد في جنوب شرق أوروبا يكون، تبعاً لسياساتها، عامل اضطراب أو إعاقة لنفوذها في المنطقة. باختصار، أرادت القوى الأوروبية أن تمنع نشوء "مسألة شرقية" ثانية تتنافس عليها.

منذ الحرب الروسية - العثمانية 1878/1877، أصبح لـ "ألبانيا" مسألتين تؤثران على الأوضاع البلقانية والعلاقات الدولية: قضية أراضي "ألبانيا الأم" التي كانت تتعرض باستمرار للابتلاع من قبل الكيانات المجاورة، وبالتالي رفض الألبانيين، مسلمين ومسيحيين، ذلك من

منطلقات قومية. أما المسألة الثانية، فهي قضية الأراضي الألبانية بسكانها الألبان التي خضعت لحكم الدول والكيانات المسيحية السلافية واليونانية المجاورة.

بموجب معاهدة سان ستيفانو (أذار 1878) التي أنهت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية المهزومة، تشكلت "دولة بلغاريا الكبرى" السلافية بدعم روسي مباشر. فالتهمت هذه الدولة أجزاء من ألبانيا (غوستيفا وكاشاميك وتيتوفا وديبرا)، فيما التهمت صربيا أجزاء من شمال البلاد، والجبل الأسود كل من دولسينو وبلافا وغويسينييه وخوتي وانتيفاري. وعلى الرغم من أن مؤتمر برلين (حزيران 1878) ألغى الكثير من المشاريع التي نفذتها روسيا في البلقان، إلا أن المعاهدة التي صدرت عنه وأعدت مقدونيا الى حظيرة السلطان، جعلت من المناطق الألبانية الضحية الأكبر. فخرت "ألبانيا"، ليس ببقاء غويسينييه وبلافا في يد الجبل الأسود، وإنما تسليمه دولسينو وانتيفاري الساحليتين. أما صربيا، فحصلت على أجزاء شمالية من ألبانيا، فيما ضمت اليونان إليها أرتا ذات الأغلبية السكانية الإسلامية. وعندما أعيد تشكيل ولاية مقدونيا في أعقاب مؤتمر برلين 1878 في إطار الإصلاحات التي وعد بها السلطان العثماني، خسرت "ألبانيا" المزيد من أراضيها، إذ ضمت الولاية الجديدة ولايتي موناستير وكوسوفا الألبانيتين، بالإضافة الى مدن ألبانية هي: سيريز وأورهد، وسكوبيه (عاصمة مقدونيا)، وبيتولا. وبذلك، خضع أكثر من مليون الى مليون ونصف المليون مسلم الباني، أي حوالي نصف الشعب الألباني، الى حكم مقدونيا، وعانوا من الاضطهاد وتعديات اليونانيين والصربيين والبلغاريين عليهم.

وعلى ما يبدو، فإن الاستيلاء على أراض ألبانية لم يوقف جشع الجيران ولا تدخل الدول الكبرى في عملية تضخم الحدود أو انكماشها، وبالتالي سعي الألبانيين للدفاع عن ترابهم الوطني. فتحول البلقان بذلك الى بؤرة للثوران والحروب والتهجير والتطهير العرقي – الديني والخلافات والتناقضات الحادة. وظف بعض هذه الخلافات والتناقضات والحروب ضد الدولة العثمانية، وبعضها الآخر ضد أخوة العرق أو المذهب أو السلاح. لم تعرف الحدود لمنطقة جغرافية ذات إطار إداري وسياسي موحد طوال الفترة المذكورة حرمة ولا قدسية، ولم تراع في هذا الصراع مصالح الأقليات الدينية والإثنية. وضمن هذا المسلسل، جاءت الصراعات البلقانية عامي 1912 و1913 لتغير وجه البلقان.

في عام 1912، ثار الألبان واستولوا على سكوبيه عاصمة مقدونيا لفترة قصيرة. وما لبثت "ألبانيا" أن خسرت سكودرا في الحرب البلقانية الأولى الى الجبل الأسود (1912)، فيما استولت صربيا على كثير من شمال ألبانيا ومنها ميناء دورازو وديبرا ودجاكوفافا، والتهمت اليونان جانينا وأجزاء من جنوب ألبانيا. دفعت هذه التطورات الحركة القومية الألبانية الى إعلان الاستقلال من جانب واحد في تشرين الثاني 1912. واعترفت الدول الكبرى بهذا الاستقلال في معاهدة لندن في أيار 1913 كاستقلال ذاتي تحت حمايتها، على أن تكون كوسوفا ضمن حدود الدولة الألبانية الجديدة. لكن هذا التدبير لم يستمر الى أبعد من صيف 1913، عندما خسرت الدولة العثمانية مقدونيا في الحرب البلقانية الثانية وتناست الدول البلقانية (صربيا وبلغاريا واليونان) ولاية مقدونيا. وبموجب معاهدة بوخارست في آب 1913 اعترفت الدول الكبرى باستقلال ألبانيا. وأجبرت الجبل الأسود على إعادة سكودرا الى ألبانيا. لكن الجبل الأسود تقاسم إقليم نوفي بازار مع صربيا. أما صربيا، فأخلت شمال ألبانيا بعد إنذار دولي مقابل احتفاظها بكوسوفو وسكوبيه. هكذا، أدت هذه المعاهدة الى بقاء كثافة سكانية ألبانية في كوسوفا وغرب مقدونيا خارج حدود الدولة الأم. أما اليونان، فاستولت على ايبرا بما فيها منطقة جانينا التي طالبت بها ألبانيا باستمرار، فيما ضمت

النمسا/هنغاريا إليها البوسنة والهرسك اللتين كانتا في عهدها منذ عام 1878. منذ ذلك الحين، بدأت المسألة الألبانية تتحول الى مسألة الألبان الخاضعين كأقلية إثنية ودينية لدول الجوار، وخصوصاً في صربيا ومقدونيا.

هكذا، كانت "البلقنة" وتنافس القوى الأوروبية الرئيسية للهيمنة على البلقان أحد الأسباب الرئيسية في اشتعال الحرب العالمية الأولى. وبدلاً من أن تؤدي هذه الحرب الى تغيير ما لمصلحة إعادة تجميع الألبان ضمن "ألبانيا الكبرى"، تعرضت "ألبانيا" نفسها الى خسارة المزيد من أراضيها، أو محاولة أزالتها عن الخارطة السياسية: المرة الأولى، بموجب معاهدة لندن السرية عام 1915 التي اتفقت فيها الدول الكبرى على تقسيم ألبانيا لمصلحة الدول المتحالفة معها. فصلت إيطاليا على فلورا، واليونان على الأجزاء الجنوبية من البلاد بما فيها كورجا وجيروكسترا، في حين خضعت مناطق شمالية من ألبانيا لسيطرة صربيا والجبل الأسود. أما المناسبة الثانية، فجاءت أثناء مؤتمر السلام بباريس مطلع عام 1920، عندما قررت الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا واليونان) سرّاً ودون علم الألبانيين، تقسيم ألبانيا بين يوغوسلافيا وإيطاليا واليونان من أجل إشباع أطماعها، أو لـ "إحلال السلام" الدائم بين تلك الدول، كما قيل حينذاك. واستغلت صربيا هذا المناخ الملائم، فاحتلت مرة أخرى شمال ألبانيا ملحقة الدمار بالقرى هناك، وفرضت على سكان كوسوفا إصلاحاً زراعياً كان في مصلحة الصربيين. كما دعمت صربيا كاثوليك ألبانيا في سبيل إنشاء دولة مستقلة لهم (جمهورية المرديت) عن ألبانيا "الإسلامية". لكن رفض الألبانيين ذلك وتهديدهم باللجوء الى السلاح، ومعارضة الولايات المتحدة الأميركية مشروع التقسيم، أحبط هذا المخطط وأعاد الأمور الى ما كانت عليه في عام 1913. وفي أعقاب اعتراف الأمم المتحدة باستقلال ألبانيا، قامت اليونان والصرب وإيطاليا وفرنسا بترسيم حدودها لفصل شعوبها عن الألبانيين تبعاً لمكاسبها في عام 1913 مستفيدة من الحواجز الطبيعية.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تأسست "مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين"، التي تحولت الى يوغوسلافيا في عام 1929 والى "جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" بعد عام 1945. وقد ألحقت مقدونيا ومناطقها الغربية ذات الكثافة الألبانية بصربيا بعد تحريرها من البلغار. لكنها مقدونيا لم تحصل على وضع جمهورية إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما ضمت المملكة الجديدة إقليم نوفي بازار (الألباني) الذي كان من ممتلكات العثمانيين حتى عام 1912. وقد بلغ عدد المسلمين الخاضعين ليوغوسلافيا، ومعظمهم من الألبان، حوالي 10% من مجموع أتباع الأديان الأخرى.

- الأقلية الألبانية في ظل القهر اليوغوسلافي

بعد الحرب العالمية الأولى، ظلت ألبانيا عرضة لأطماع جيرانها (يوغوسلافيا وإيطاليا واليونان). وفي العشرينات، مالت ألبانيا الى إيطاليا، ثم ما لبثت أن تعرضت للاحتلال الإيطالي والألماني خلال الحرب العالمية الثانية، الى أن تم لها التخلص منهما على التوالي في عامي 1943 و1944 بدعم من الحلفاء. لكن ما يميز هذه الفترة، هو أن الخطر على مصير كوسوفا جاء هذه المرة من الألبان أنفسهم. فأتثناء المراحل الأخيرة من حرب التحرير التي خاضها الوطنيون والشيوخيون الألبان جنباً الى جنب، حدث تقارب بين الشيوعيين الألبان وشيوعيين يوغوسلافيا تكلم بتخلي ألبانيا عن كوسوفا وتوقيع الشيوعيين الألبان على اتفاق مع اليوغوسلاف دمجت بموجبه

كوسوفا في يوغوسلافيا كولاية تتمتع بالاستقلال الذاتي، وذلك بعدما تم لهما إخراج القوى الوطنية الألبانية من كوسوفا.

هكذا، عادت كوسوفا يوغوسلافية بعدما كان الإيطاليون قد أعادوها الى ألبانيا لقاء مسانقتها لهم في الحرب. وكما فعل العثمانيون في السابق بتقطيع أوصال ألبانيا بتقسيمها الى ولايات أربع خشية نمو المشاعر القومية، كذلك الحال قامت سياسة الاتحاد اليوغسلافي على فصل ألبان صربيا عن ألبان مقدونيا من أجل إضعاف تماسكهم القومي، ومنع حصول "انسجام" مجتمعي بينهما، فضلاً عن "التطهير السلمي" للألبان عبر ترحيلهم العديد منهم الى تركيا بموجب اتفاقيات مع حكومتها. وبذلك أصبحت هناك أقليتان ألبانيتان منفصلتان تخضعان ليوغوسلافيا، الأولى في كوسوفا وتحكم من قبل جمهورية صربيا، والثانية في غرب مقدونيا وتخضع لحكم جمهورية مقدونيا. وتشير التقديرات لعام 1981 إن عدد الألبان في يوغوسلافيا بلغ 8% (7،1 مليون نسمة) من مجموع السكان. ومن ضمن هؤلاء المسلمين، عاش 70% منهم في كوسوفا، و20% في مقدونيا و9% في الجبل الأسود.

منذ أواخر الستينات، ومع القهر والقمع والذل، بدأت احتجاجات الألبان على أوضاعهم في كل من صربيا ومقدونيا تأخذ طابع قومي ترفع خلالها الأعلام الألبانية. وكانت الأسباب الحقيقية لانتفاضة عام 1968 العطالة عن العمل والتمييز في شغل الوظائف العامة. وفيما أظهر ألبان كوسوفا سعيًا وراء تأسيس "ألبانيا الكبرى"، عبر ألبان مقدونيا عن رغبة للاندماج في مقدونيا، ولم يظهروا أي تأييد لمشاريع ألبان كوسوفا عندما انتقلت الانتفاضة الى تيتوفو في ذلك العام. وقد صدرت دعوات عن زعمائهم (عاصم ذو الفقاري في نهاية الستينات، على سبيل المثال) ألا يولوا وجوههم خارج مقدونيا. وبموجب الدستور اليوغوسلافي الجديد لعام 1974، حصل ألبان كوسوفا على حق رفع العلم الألباني، دون أن تصل حقوقهم مع ذلك الى مستوى جمهورية ضمن الاتحاد اليوغسلافي. وكان هذا كافياً كي يتكرر مشهد 1968 بحدة أقوى عام 1981، عندما طالب ألبان كوسوفا بالاستقلال، وطالب ألبان مقدونيا في المقابل بتحسين أوضاعهم. وجهت يوغوسلافيا أصابع الاتهام في تلك الأحداث الى أنور خوجه، رئيس ألبانيا، وردت الحكومة الصربية بتشديد قبضتها على كوسوفا، وزيادة حجم استثماراتها في المنطقة لدفع الصربيين الى البقاء فيها أو جذبهم إليها. وفي الوقت نفسه، عمدت إحصاءاتها الى التقليل من حجم الديموغرافيا الألبانية، وتحدثت عن نسبة 85% للألبانيين في عام 1988، في حين أكدت المصادر الألبانية على نسبة 92% عشية انهيار الاتحاد اليوغسلافي. وتبعاً لمصادر محايدة، بلغ عدد سكان كوسوفا عشية انهيار الاتحاد اليوغسلافي ما يقرب من مليوني نسمة، 90% منهم من الألبان، والباقيون من الصرب ومواطني الجبل الأسود.

لم يختلف رد حكومة مقدونيا على أحداث عام 1981 عن رد حكومة بلغراد. فاعتقلت الناشطين والمتقنين الألبان بعدما اتهمتهم بأنهم ألعبوا الوطن الأم. وظل هذا الاتهام قائماً الى اليوم. كما شنت حملة عنيفة ضد المسلمين، ودمرت مساجدهم وقمعت جمعياتهم الدينية. إلى ذلك، حدثت من مجالات التعليم باللغة الألبانية في المدارس الثانوية الألبانية. فانعكس هذا على عدد الطلاب في تلك المرحلة، وتراجعت أعدادهم الى 4221 في عام 1988، بعدما كانت 8200 طالباً في عام 1981. كما منعت استعمال اللغة الألبانية في مجال التعليم العالي وجعلت من اللغة المقدونية اللغة الرسمية الإلزامية، في وقت كان فيه ألبان كوسوفا يتعلمون بلغتهم الأم في جامعة برشتينا والمدارس الثانوية. كما ميزت بين الألبان والمقدونيين وقللت من حجم تمثيل الأولين في الحزب

الشيوعي الحاكم والشرطة وفي سلك أساتذة الجامعات. وفي مجال القوة العاملة، لم يتجاوز عدد الألبان نسبة 8% - 10% من مجموع القوى النشطة.

عشية انهيار يوغوسلافيا، بدأ الوضع في صربيا ومقدونيا متدهوراً بشكل كبير متأثراً بالتطورات المتسارعة في بلدان الكتلة الشرقية. كان على ألبان كوسوفا أن يناضلوا من أجل حقوقهم السياسية كأكثرية في منطقتهم، وأن يعملوا في الوقت من أجل "ألبانيا الكبرى". أما ألبان مقدونيا، فعملوا كأقلية (25%) من أجل الاندماج في الدولة والحصول على دور أكبر في الحياة السياسية المقدونية، وفوق كل شيء حرية أوسع في استعمال لغتهم القومية والاعتراف بها الى جانب اللغة السلافية. قابلت الحكومتان الصربية والمقدونية كلا الاتجاهين المتعارضين لألبان كوسوفا وألبان مقدونيا بإجراءات قمعية شديدة. فبدلاً من دمجهم في النظام، قامت السلطات المقدونية في خريف عام 1989 بتعديلات دستورية لمست وضع الألبان داخل البلاد. فتحوّلت مقدونيا بذلك الى دولة قومية للعشب لمقدوني، بعدما كانت دولة مشتركة في ظل الحكم الشيوعي، متحدية بذلك مساعي الألبان للوصول الى دولة تسود فيها ثنائية قومية. وفي صربيا، أدت التعديلات الدستورية عام 1989 الى إلغاء الاستقلال الذاتي لكوسوفا ووضع المنطقة تحت الحكم العسكري لحكومة سلوبودان ميلوزفيتش القمعية. فقد الكوسوفيون المسلمون بذلك كل ما يتعلق بحكمهم الذاتي، أدى الى اندلاع أعمال الشغب. وفي أيار 1990 استقالة حكومة كوسوفا احتجاجاً، وقامت الحكومة الصربية من جهتها بحل البرلمان والحكومة. وإضعاف المشاعر القومية، عطلت الحكومة الصربية جريدة ريلندجيا الناطقة بالألبانية، وفرضت اللغة الصربية في مرحلتي التعليم المتوسطة والثانوية في المدارس الألبانية، مما أدى الى إقفال العديد منها. وفي جامعة برشتينا في كوسوفا، بدأ توزيع المقاعد دون قاعدة التناسب الديموغرافي ولمصلحة الصربيين ومواطني الجبل الأسود، وجميعهم من خارج كوسوفا.

اقتحام الماضي للحاضر

هكذا، تسببت تراكمات الماضي والتجربة التاريخية بين الألبان المسلمين ومحيطهم السلافي – المسيحي وسياسات يوغوسلافيا الضيقة الأفق تجاه الأقلية الألبانية الى وصول العلاقات بين الفريقين الى مآزق حقيقي بعيد انهيار يوغوسلافيا. وفيما سلكت كرواتيا والبوسنة – الهرسك وسلوفينيا ومقدونيا طريق الاستقلال عن الاتحاد اليوغسلافي عامي 1991 و1992، أعلنت صربيا والجبل الأسود عن نفسيهما كوريت ليوغسلافيا. وفي المقابل، اعتقد ألبان كوسوفا، في ضوء المتغيرات في البلقان، أن الوقت قد حان للحصول بدورهم على الاستقلال. وفي المقابل، سعى ألبان مقدونيا للحصول على المزيد من حقوقهم القومية والسياسية والثقافية والاعتراف بثنائية قومية في المجتمع المقدوني.

جاءت أول خطوة للصدام بين القومية الألبانية والقومية الصربية، عندما أعلن ألبان كوسوفا الاستقلال عن يوغسلافيا في حزيران وأيلول 1990. وفي العام التالي، أجروا استفتاءً حول مصير البلاد قاطعه صربيو كوسوفا. وجاءت النتيجة أن 99,99% من الألبان يطالبون بالاستقلال. أعقب ذلك في عام 1992 انتخابات برلمانية بإشراف دولي، واختيار إبراهيم روغوفاً رئيساً. وحصل حزب "رابطة كوسوفا الديمقراطية" بزعامة روغوفاً على أكثر من 74% من الأصوات، تاركة 14 مقعداً شاغراً للصربيين. لكن هؤلاء لم يحتلوا مقاعدهم بسبب مقاطعتهم للانتخابات. وقد

عملت حكومة كوسوفا الجديدة على قطع كل علاقاتها مع مؤسسات الدولة اليوغسلافية، وعلى تطوير مؤسساتها الخاصة في مجالات التعليم والصحة.

منذ ذلك الحين، برز في كوسوفا تيارين يسعيان الى تحقيق "ألبانيا الكبرى" بوسيلتين مختلفتين. دعا الأول الى النضال الثوري كي تكون كوسوفا نواة لألبانيا الكبرى. أما التيار الثاني، فسعى الى كوسوفا مستقلة ومحيدة تنفتح على قدم المساواة على كل من صربيا وألبانيا، على أن يكون الهدف البعيد هو قيام "ألبانيا الكبرى". وفي هذا المعنى، ذكر نائب رئيس مجلس الوزراء في حكومة كوسوفا في عام 1992، إن الأحزاب السياسية في كوسوفا اتفقت على استراتيجية من ثلاثة خطوط: إقامة جمهورية كوسوفا المستقلة في المرحلة الأولى، وإنشاء دولة ألبانية لتضم كل المناطق التي يسكنها الألبان في يوغوسلافيا السابقة في المرحلة الثانية، وثالثاً، إنشاء دولة ألبانية متكاملة في البلقان على أسس إثنية. وعلى الرغم من اعتدال طروحاته، رأى الزعيم روغوفا بدوره أن اتحاد كوسوفا مع ألبانيا وتدخل الدولة الأم في هذه العملية أمر لا مفر منه في نهاية الأمر.

وبالعودة الى مقدونيا، نرى أن استعمالها العنف ضد الألبان في سكوبيه قد تجدد منذ 1992. وفي عام 1995، أقدمت سلطات مقدونيا على تدمير مباني جامعة تيتوفو التي تدرس باللغة الألبانية بذريعة أنها تستعمل لغير غرضها المسموح به. كما استغلت حكومة غريغوروف نمو الأصولية الإسلامية في العالم لتنش حملة ضد الألبان وزج قاداتهم في السجون، فضلاً عن اضطهاد الصحافة الألبانية والممارسات الدينية. وفي أيلول 1997، قام النظام المقدوني بمجزرة في تيتوفو قتل فيها عشرات الألبان واعتقل المئات. وعلى الرغم من أن غريغوروف قد قام بخطوات أدت الى توزيع أربعة ألبانيين في حكومته وقرب إليه الزعيم الألباني ميرهت أميني. وتحت ضغط الناتو، سمحت سكوبيه للألبان للانضمام الى الشرطة المقدونية كضباط، فيما بقيت قيادة الشرطة والجيش محصورة بأيدي المقدونيين. من هنا، يعتبر ألبان مقدونيا أن هذه الخطوات غير كافية، وظلوا يطالبون بحقوق سياسية أوسع وقيام دولة ثنائية والاعتراف باللغة الألبانية لغة رسمية على قدم المساواة مع المقدونية.

إن التطلع الألبانيين الى ألبانيا" كي تكون مركز الوحدة الألبانية، تسبب في السبعينات والثمانينات في توتر للعلاقات بين تيرانا وبلغراد في عهدي خوجه وخليفته رامز عليا. وفي عام 1986، اتهم عليا يوغوسلافيا بحرمان ألبان كوسوفا من حقوقهم القومية. وقد حافظت حكومة تيرانا على موقفها الداعم لألبان كوسوفا بعد انهيار الشيوعية في يوغسلافيا. وكانت هي الدولة الأولى والوحيدة التي اعترفت عام 1991 بجمهورية كوسوفا المستقلة، وطالبت الأمم المتحدة دون نجاح بإرسال مراقبين دوليين الى كوسوفا خشية تدهور الأوضاع هناك وحدوث تهجير سكاني واسع. كما أعلنت تيرانا في الوقت نفسه عن سخطها على معاملة مقدونيا للأقلية الألبانية عندها. فطالبت سكوبيه بأن تمنح هؤلاء تمثيلاً أكبر في الحكومة وأن تكون اللغة الألبانية على قدم المساواة مع اللغة المقدونية. وفي 1993، أسف سالي بريشا، رئيس جمهورية ألبانيا، أن يكون الشعب الألباني مجزأ في خمس دول. انطلاقاً من الأهداف القومية المشتركة، سمحت تيرانا لجيش تحرير كوسوفا باستعمال أراضيها في عملياته ضد القوات الصربية منذ عام 1995. كما حظي هذا الجيش على دعم غربي.

إن ما زاد من التوتر بين كوسوفا وصربيا، هو لجوء آلاف الصربيين الى كوسوفا من كرواتيا عام 1995. منذ ذلك الحين، بدأ الوضع يتدهور بين جيش تحرير كوسوفا والميليشيات

الصربية، واتساع حيز سيطرة هذا الجيش في عام 1998 الى 20% الى 25% من مساحة كوسوفا. وعلى الرغم من إدانة مجلس الأمن الدولي للقمع الصربي ضد المدنيين الألبان في آذار 1998 وتهجير حوالي 300 ألف ألباني في صيف ذلك العام، استمرت السياسة الصربية في عزل كوسوفا وتضييق الحصار عليها ومنع تواصلها مع المناطق الألبانية في غرب مقدونيا. وبعد انهيار مفاوضات باريس عام 1999 للتوصل الى تسوية سلمية للمشكلة بسبب رفض ميلوزفيتش تخفيض عدد وحدات الشرطة في كوسوفا، شن الناتو في آذار 1999 حملته الجوية على يوغوسلافيا والتي استغرقت مدة 78 يوماً. وأدت هذه التطورات الى موجات نزوح البانانية من كوسوفا باتجاه دول الجوار، ومنها مقدونيا. لكن هذه الحملة، وضعت ألبان كوسوفا لأول مرة تحت حماية دولية.

هكذا يبدو المسرح السياسي في البلقان منذ تدهور الأوضاع في محور مقدونيا – كوسوفا، وكوسوفا – صربيا:

1- سعي ألبان كوسوفا من أجل الانتقال من حالة حماية دولية الى استقلال تام، مع كل ما يحمله هذا الاستقلال من تطلعات للتوحد مع ألبان صربيا (جنوب صربيا) ومقدونيا، وبالتالي الوصول الى دولة ألبانية كبرى. فإبراهيم روغوفا، زعيم "رابطة كوسوفا الديمقراطية"، التي اكتسحت الانتخابات النيابية الأخيرة، خاض هذه الانتخابات تحت شعار الاستقلال لكوسوفا. وهو، وإن كان يمثل تيار الاعتدال الداعي الى حل سلمي لمسألة كوسوفا، إلا أنه لا يستطيع أن يبرم ظهره لهذا المطلب الاستراتيجي، خصوصاً بعدما رفضت يوغوسلافيا فيدرالية ثلاثية (مشروع أنان لكونفدرالية تجمع صربيا والجبل الأسود وكوسوفا) على لسان رئيسها كوشتونيتسا، وأصبحت الفيدرالية الثانية (صربيا والجبل الأسود) نفسها مهددة، في ضوء مساعي الجبل الأسود للاستقلال عن يوغوسلافيا (الاستفتاء المنتظر في صيف هذا العام). وإذا ما حصل استقلال الجبل الأسود، فمعنى ذلك أن كوسوفا سوف تستقل عاجلاً أم آجلاً، مع كل ما يحمله تحقيق هذا "الحلم" القديم من مشاعر قومية عميقة في التوحد مع ألبان مقدونيا.

2- تمسك ألبان مقدونيا بوحدة البلاد على أساس قيام ثنائية قومية في البلاد تمنع التمييز ضدهم في المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة والبلديات والتربية والثقافة والجيش، والاعتراف باللغة الألبانية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة السلافية. باختصار، التوقف عن معاملة اللبان بمواطنين من الدرجة الثانية. وينطلق الألبان في مطالبهم هذه من أنهم يمثلون نسبة 45% من سكان مقدونيا، وليس نسبة 23% كما تدعيه حكومة سكوبيه. وهذه المواقف يطرحها الألبان "المتطرفون" والألبان المعتدلون. وفي حال استمرار تجاهلها من قبل حكومة سكوبيه وهو ما جاء على لسانها آخر مرة في 30 آذار 2001، فقد يطيح هذا الموقف بالاعتدال الذي أبداه زعماء ألبان مقدونيا وأحزابها (تحالف الحزب القومي المقدوني بزعامة جورمنسكي وجعفري زعيم والحزب الديمقراطي الألباني والائتلاف الحكومي بينهما) و"حزب الديمقراطية والرفاه" ويحول المطالبة لإنشاء "ألبانيا الكبرى" الى هدف مركزي لجيش التحرير الوطني، وبالتالي تحويل مقدونيا وبالتالي البلقان الى ساحة حرب عرقية، كما جاء في تصريح لناطق عنه في 1- آذار 2001. وقد حثت الأحزاب الألبانية في مقدونيا حكومة سكوبيه بالتفاوض مع الثوار الألبان، فيما حذر روغوفا من حرب شاملة في حال لم تبدأ مقدونيا "حواراً سياسياً مع الألبان عندها. ولكن حتى الآن دون جدوى؛

3- تعاطف ألبانيا الوطن الأم وتأييدها دبلوماسياً لتطلعات الألبان في كوسوفا ومقدونيا وتقديمها الدعم لجيش تحرير كوسوفا. فهي تطالب بالسيطرة على الأجزاء الغربية من البلاد وضمها مجدداً الى "الوطن الأم" بحجة تعرض الألبان من قبل الصرب والمقدونيين. وهناك من يقول أن الأسلحة التي يتلقاها جيش تحرير الوطني "لألبان مقدونيا مصدرها ألبانيا وليس كوسوفا. ويعتقد روغان صراحة أن ألبانيا لا تستطيع إلا التدخل الى جانب ألبان كوسوفا فيما لو اندلع القتال بينهم وبين صربيا. كما رأى أن ذلك سيؤدي الى دفع ألبان مقدونيا للاصطدام مع حكومة سكوبيه.

4- تأثر دول البلقان المجاورة (صربيا وبلغاريا واليونان) بأحداث مقدونيا بسبب تضارب وتداخل مصالحها الإقليمية. ففي حال انهارت مقدونيا نتيجة للصراع الإثني - العسكري، فسوف تطالب دول الجوار بنصيبها منها، خصوصاً وأنها تستند في ذلك الى أسباب قومية وتاريخية. فهناك أقلية صربية تسكن شمال البلاد، فضلاً عن ادعاءات صربيا بمدينة كومانوفا. أما بلغاريا فتعتبر نفسها الوريث الشرعي والحقيقي لمقدونيا باعتبار أن الشعب المقدوني هو امتداد للشعب البلغاري، وتنافسها على ذلك اليونان، استناداً الى أن مقدونيا كانت جزءاً من اليونان القديمة وتحمل اسماً يونانياً (مقدونيا) وتشكل التراث التاريخي اليوناني. من هنا، تتدخل اليونان في المسألة المقدونية وتقدم الدعم لسكوبيه لمنع انهيارها ما يؤثره هذا عليها كجارة. ولعل تصريح كوستاس سيميتس، رئيس وزراء اليونان، الى أن بلاده لن تقبل بتغيير للحدود الحالية لمقدونيا، هو أكبر دليل على أهمية مقدونيا الحيو - سياسية في البلقان. كما تستقدم مقدونيا المقاتلين من بلغاريا. هنا، فإن أي انحلال لمقدونيا بفعل أحداث داخلية، سوف يؤدي الى تدخل القوى المجاورة وبالتالي إمكانية حدوث حرب إقليمية، خصوصاً بعدما طاولت القذائف للمرة الأولى كوسوفو نفسها في 30 آذار 2001.

5- حدث تحول تدريجي في الموقف الدولي تجاه أزمة مقدونيا. بداية أعلن الاتحاد الأوروبي ودول منفردة في الاتحاد عن الرغبة في تقديم الدعم لمقدونيا للتصدي لما وصفته "أنشطة تنفذها مجموعات إرهابية". واتخذت قوة السلام المتعددة الجنسيات في كوسوفا (كفور) إجراءات، أهمها زيادة عدد وحداتها على الحدود بين كوسوفا ومقدونيا، والسماح للجيش اليوغوسلافي بالانتشار في على الحدود بين كوسوفا وجنوب صربيا. كما أعلن جورج روبرتسون، الأمين العام لحلف الأطلسي أن الحلف " لن يقف مكتوفاً أمام تغيير الحدود في البلقان بواسطة العنف". وما لبث أن طرأ تعديل على الموقف الدولي. فمع استمرار الحديث عن دعم مقدونيا ورفض "الإرهاب" بدأت الدعوات لمقدونيا كي تسعى لحل سلمي يتماشى مع رغبة ألبان مقدونيا في الحصول على حقوقها السياسية والثقافية وفي مؤسسات الدولة. فأعلن الاتحاد الأوروبي عن تصميمه على غقامة "دولة متعددة الإثنيات" في مقدونيا. وتحدث فيشر، وزير خارجية ألمانيا عن "مظالم مبررة" و"مطالب شرعية" لألبان مقدونيا، وضرورة مراجعة المؤسسات السياسية في مقدونيا لسياستها تجاه الألبان و"إيجاد توازن في المقاييس". وفي هذا المعنى، كما انضمت واشنطن الى القوى الدولية التي تدعو حكومة سكوبيه الى الحوار ومعالجة شكاوى الألبان عندها. وصرح بوش أن حكومته تؤيد الحوار على العنف، حث سكوبيه "على التزام ضبط النفس والعمل عن قرب مع ممثلين منتخبين للألبان لبحث أسباب قلقهم المشروعة". ومن جهته، طالب كولن باول سكوبيه بإجراء تعديلات دستورية واتخاذ إجراءات لتمكين الألبان من الدراسة بلغتهم على مستوى الجامعة. وفي هذا المعنى، ظهر تحول في القمة الأوروبية في ستوكهولم، حين دعت في 23 آذار 2001 الى حوار

سلمي للمسألة الألبانية في مقدونيا كعلاج وحيد باق لتفادي نشوب حرب في البلقان . كما طالبت وزيرة خارجية وناطق باسم الحلف الأطلسي الحكومة المقدونية بالاعتدال في التعامل مع "المتمردين" وفي استخدام القوة وبدء سياسة حوار مع الأحزاب الألبانية في مقدونيا. وكمؤشر على هذا التحول، يأتي اقتراح كوفي أنان بتحويل يوغوسلافيا الى "كونفدرالية صربيا والجبل الأسود وكوسوفا". فهذا التصريح، يبقى ضعيف الحظ في التنفيذ، طالما أن الجبل الأسود يخطط للاستقلال عن يوغوسلافيا. على كل حال، يبدو الموقف الأوروبي متردد تجاه مسألة ألبان مقدونيا ومتضارب، وهو شبه الى حد بعيد دورها المتردد إبان قبيل قصف الناتو لصربيا عام 1999، وكأنه ينتظر قيام الولايات المتحدة بخطوة ما. كما لا يبدو الموقف الأميركي واضحاً حتى الآن، على الرغم من أن الألبان يراهنون على موقف مماثل لهم كالذي وقفوه من مسألة كوسوفا. وربما يعتقدون أنهم محل اهتمام واشنطن بسبب موقع بلادهم الاستراتيجية على الإدريتاتيكي والمتوسط، واقتحامها لجنوب شرق أوروبا في حال قامت الدولة الألبانية. وكان غيوغيفسكي، رئيس الحكومة المقدونية قد اتهم الوحدات الأميركية والبريطانية المرابطة عند المنطقة الفاصلة بين كوسوفا ومقدونيا، لا تعمل بحزم ضد الثوار الألبان، وأنها تعرف زعماء الثوار.

كلمة أخيرة، إن احتواء الألبان في صربيا ومقدونيا في الماضي والحاضر، في نظم سياسية قمعية قد قوى من الكراهية والحقد، وهو ما شاهدناه في العمليات الانتقامية لجيش تحرير كوسوفا من الصربيين في منطقتهم، وجعل من هذه الكراهية والحقد أكبر من حجم الاحتواء السياسي. من هنا، فمنطقة جنوب شرق أوروبا مقبلة على تقلبات سياسية وجيو - سياسية، لأن تشتت شعب في عدة دول تضن عليه بحقوقه السياسية والثقافية، هو مسار مخالف لحركة التاريخ. فهل تقوم "ألبانيا الكبرى" وتتحول مقدونيا الى سيراييفو جديدة؟

إن أوضاع البلقان الحالية فيما يتعلق بالألبان سوف تتحرك في المستقبل ضمن السيناريوهات التالية:

- أن تستفيد مقدونيا، التي انسلخت سلباً عن يوغسلافيا، وهي التي ترتبط معها بروابط العرق والدين، من التجارب التاريخية حول حقوق الأقليات وتتعامل بعقلانية مع حقوق الألبان وشخصيتهم القومية والدينية والثقافية. فقيام حكم ثنائي قومي (سلاف وألبان) في مقدونيا يجعل الألبان، وخصوصاً المعتدلين منهم، يجدون أنفسهم ضمن النظام والمؤسسات، مما يحد بالتالي من تطلعاتهم نحو "ألبانيا الكبرى" ويبقى على وحدة البلاد. وهذا السيناريو، سيؤخر في المدى المنظور من انفجار المسألة المقدونية وتدخل دول الجوار البلقاني في هذه العملية (البلقنة) وبالتالي تصحيح "الخطأ التاريخي" (قيام ألبانيا الكبرى). يبقى هنا، أن هناك مخاوف حقيقية للمقدونيين من أن يتحولوا في ظل النمو الديموغرافي المتسارع للمسلمين الألبان الى أقلية على المدى المنظور، خصوصاً في حال اعتمدت هذه الدولة الثنائية قاعدة التناسب في الوظائف العامة والمؤسسات والحياة السياسية. من هنا، نفهم، لماذا كانت حكومة سكوبيه تفضل على الدوام من حجم السكان الألبان جاعلة منهم 23% من مجموع السكان، في حين أنهم حوالي 40%، وكذلك، لماذا كانت هذه الحكومة ترفض منح المواطنة لـ 250 ألف ألباني في مقدونيا من أصول كوسوفوية.
- رفض الحكم السلافي في مقدونيا بتعنت بعيد عن العقلانية الثنائية القومية في البلاد، مما يقضي على تطلعات ألبان مقدونيا المعتدلين في قيام كونفدرالية، ويجعلهم يجنحون نحو "التطرف"

وبالتالي الاستقلال. وهذا سيؤدي الى حرب أهلية واسعة النطاق في البلاد تطرح معها المسألة المقدونية كاملة بأبعادها الإقليمية والدولية. وفي حال انفصال الأجزاء الغربية من البلاد عن المناطق الشرقية، ستتحول مقدونيا الى معقل سلافي بحوالي 90% من مجموع السكان العام.

- إن أي تطور للأزمة المقدونية يؤدي الى انفصال الألبان المقدونيين، سيؤثر بالتأكيد على دول الجوار ويجعلها تتصدى له. فدول البلقان التي تتداخل مصالحها بالمسألة الألبانية وتتضارب، مختلفة حول هوية مقدونيا. فاليونان، أعلنت أنها لن تسمح بتغيير الحدود الحالية لألبانيا. وتدعي صربيا بحقوقها في مدينة كومانوفا، وتعلن بلغاريا، جارة مقدونيا، أنها الوريث الشرعي والحقيقي لمقدونيا التي هي امتداد طبيعي لها، وتطالب بنصيبها، فيما لن يكون باستطاعة ألبانيا سوى التدخل لمصلحة "أبنائها" خارج حدودها "القومية". وهذا التدخل لن تكون له الفعالية المطلوبة أمام تحالف القوى السلافية الأرثوذكسية واليونانية (بلغاريا، وصربيا، أوكرانيا، روسيا، اليونان) الراضة لمشروع قيام دولة ألبانية تجمع ما بين كوسوفا والأجزاء الشمالية الغربية من مقدونيا. وبسبب وجود أقلية تركية (4%) في مقدونيا، أعانت تركيا أنها "ملتزمة بدعم سيادة أراضي مقدونيا وسلامة حدودها"، وطالبت استنابول المجتمع الدولي بحل فعال لمشكلات ألبانيا. فتركيا، تلا تريد مزيداً من عدم الاستقرار عبر تقسيم مقدونيا ويوغوسلافيا أكثر. عندها قد يتحول البلقان الى ساحة حرب حقيقية أشبه بتلك التي وقعت عامي 1912 و1913.

- سواء أرضي ألبان مقدونيا بالإبقاء على روابطهم بسلاف مقدونيا أم لا، فالتطورات التي ستطرأ على كوسوفا، ستكون ذات انعكاسات خطيرة عليهم. ففي حال حصلت كوسوفا على استقلالها الذي يجري الحديث عنه منذ فترة، فإن ذلك سيؤجج من تطلعات الألبان كافة نحو القومية. وربما تتحول كوسوفا الى "بيدمنت" ألبانية تنزع الوحدة المنتظرة. عندها لن يكون هناك خيار أمام ألبان مقدونيا (في حال انفصلوا عن مقدونيا أم لا) سوى السعي للوحدة مع ألبان كوسوفا (كوسوفو الكبرى) وبالتالي مع ألبانيا الأم (ألبانيا الكبرى).

- سوف تفتقر الدولة "المنشودة" في الوعي الألباني منذ أكثر من قرن من الزمن، الى مقومات الانسجام بسبب الاختلافات الثقافية والاجتماعية فيما بين عناصرها نتيجة لاختلاف التطور التاريخي الذي مر على الألبان "المشتتين" منذ القرن التاسع عشر. كما سيصطدم مشروع الدولة المنشودة بعوائق كثيرة لا تستطيع ألبانيا بقوتها الذاتية وقدراتها أن تذللها. ذلك لأن قيام دولة "ألبانيا الكبرى" سيكون له تأثيرات جيو - سياسية واسعة النطاق على البلقان، علاقات إقليمية ودولية وتوازنات سياسية وقومية وإثنية، ودينية أيضاً. سوف تكون مساحة هذه الدولة أكثر من 50 ألف كلم مربع (وصلت مساحة ألبانيا كولايات عثمانية قبل مؤتمر برلين عام 1878 الى 92 ألف كلم مربع)، وسكان ما يقرب ما يقرب من سبعة ملايين نسمة، على عكس ألبانيا "القديمة" (بعد عام 1913) التي شكلت 27500 ألف كلم مربع و 3.3 مليون نسمة. وفي حال تشكلت هذه الدولة "الحلم"، فإن ذلك سيجعل مساحتها تشكل على التوالي 45% و 37.7% و 57% من مساحة بلغاريا واليونان وصربيا. ولناحية السكان تبعاً للترتيب المذكور: 82% و 66% و 116%. بناءً عليه، ستجد دول البلقان هذه نفسها متضررة من قيام هذه الدولة الإثنية الإسلامية الكبيرة التي سوف تقتحم البلقان بمساحتها وسكانها ووضعها الجيو - سياسي والاستراتيجي في جنوب شرق أوروبا والإطالة على البحرين الإدريناتيكي والمتوسط. ومن هنا، فإن هذه الدول ستقاوم، في ضوء عدم توفر الظروف الموضوعية الدولية (دعم الولايات المتحدة أساساً) لمشروع ألبانيا الكبرى، كل محاولات لإنشاء ألبانيا الكبرى، سواء بجهد ألبانيا الأم أو بألبان كوسوفا. من هنا، هناك من يرى أن محاولة تضخيم دور

كوسوفا في عمليات جيش التحرير الوطني لألبان مقدونيا أمام الدول الأوروبية والرأي العام العالمي، هو لإلحاق الضرر بألبان كوسوفا وعرضهم كإرهابيين وداعمين للإرهاب ووحش جديد نشأ في البلقان و"طالبان جديدة في أوروبا"، وبالتالي عرقلة محاولات كوسوفا للحصول على الاستقلال.

- حدوث تحول تدريجي في الموقف الدولي تجاه أزمة مقدونيا. بداية أعلن الاتحاد الأوروبي ودوله منفردة، والولايات المتحدة الأميركية والنااتو عن شجبهم لـ "الإرهاب" الألباني، وأعلنوا عن تضامنهم مع مقدونيا. كما ازدادت قوة السلام المتعددة الجنسيات في كوسوفا من عدد وحدات على الحدود مع كوسوفا ومقدونيا. وأعلن جورج روبرتسون، الأمين العام لحلف الأطلسي أن الحلف " لن يقف مكتوفاً اليدين أمام تغيير الحدود في البلقان بواسطة العنف". وما لبث أن طرأ تعديل على الموقف الدولي. فمع استمرار الحديث عن دعم مقدونيا ورفض "الإرهاب" بدأت الدعوات لمقدونيا كي تسعى لحل سلمي يتماشى مع رغبة ألبان مقدونيا في الحصول على حقوقها السياسية والثقافية وفي مؤسسات الدولة. فأعلن الاتحاد الأوروبي عن تصميمه على إقامة "دولة متعددة الإثنيات" في مقدونيا. وتحدث فيشر، وزير خارجية ألمانيا عن "مظالم مبررة" و"مطالب شرعية" لألبان مقدونيا، وضرورة مراجعة المؤسسات السياسية في مقدونيا لسياستها تجاه الألبان و"إيجاد توازن في المقاييس". وفي هذا المعنى، انضمت واشنطن إلى القوى الدولية التي تدعو حكومة سكوبيه إلى الحوار ومعالجة شكاوى الألبان عندها. وصرح بوش أن حكومته تؤيد الحوار على العنف، وحث سكوبيه "على التزام ضبط النفس والعمل عن قرب مع ممثلين منتخبين للألبان لبحث أسباب قلقهم المشروعة". ومن جهته، طالب كولن باول سكوبيه بإجراء تعديلات دستورية واتخاذ إجراءات لتمكين الألبان من الدراسة بلغتهم على مستوى الجامعة. وفي هذا المعنى، ظهر تحول في القمة الأوروبية في ستوكهولم، حين دعت في 23 آذار 2001 إلى حوار سلمي للمسألة الألبانية في مقدونيا كعلاج وحيد باق لتفادي نشوب حرب في البلقان. كما طالبت وزيرة الخارجية والناطق باسم الحلف الأطلسي الحكومة المقدونية بالاعتدال في التعامل مع "المتمردين" وفي مسألة استخدام القوة ودعتها إلى البدء في سياسة حوار مع الأحزاب الألبانية في مقدونيا.

وكمؤشر على هذا التحول، يأتي اقتراح كوفي أنان بتحويل يوغوسلافيا إلى "كونفدرالية صربيا والجبل الأسود وكوسوفا". لكن هذا التصريح ظل ضعيف الحظ في التنفيذ، طالما أن الجبل الأسود يخطط للاستقلال عن يوغوسلافيا. على كل حال، يبدو الموقف الأوروبي متردد تجاه مسألة ألبان مقدونيا ومتضارب، وهو شبيه إلى حد بعيد بدوره المتردد قبيل قصف النااتو لصربيا عام 1999، وكأنه كان ينتظر قيام الولايات المتحدة بخطوة ما. إلى ذلك، لا يبدو الموقف الأمريكي واضحاً حتى الآن، على الرغم من أن الألبان يراهنون على موقف مماثل لهم كالذي وقفوه من مسألة كوسوفا. وربما يعتقدون أنهم محل اهتمام واشنطن بسبب موقع بلادهم الاستراتيجية على الإدرياتيكي والمتوسط، واقتحامها لجنوب شرق أوروبا في حال قامت الدولة الألبانية. وكان غيوغيفسكي، رئيس الحكومة المقدونية قد اتهم الوحدات الأميركية والبريطانية المرابطة عند المنطقة الفاصلة بين كوسوفا ومقدونيا، بأنها لا تعمل بحزم ضد الثوار الألبان، وأنها تعرف زعماء الثوار.

كلمة أخيرة، إن احتواء الألبان في صربيا ومقدونيا في الماضي والحاضر، في نظم سياسية قمعية قد قوى من الكراهية والحقد، وهو ما شاهدناه في العمليات الانتقامية لجيش تحرير كوسوفا من الصربيين في منطقتهم، وجعل من هذه الكراهية والحقد أكبر من حجم الاحتواء السياسي. من

هنا، فمطقة جنوب شرق أوروبا مقبلة على تقلبات سياسية وجيلو - سياسية، لأن تشتت شعب في دول عدة تضمن عليه بحقوقه السياسية والثقافية، هو مسار مخالف لحركة التاريخ. فهل تقوم "ألبانيا الكبرى" وتتحول مقدونيا الى سيرابيفو جديدة؟